

البعثة الدولية للانتخابات العراقية
التقرير النهائي: تقييم العملية الانتخابية
يوم ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥

أغسطس/آب ٢٠٠٥

البعثة الدولية للانتخابات العراقية
التقرير النهائي: تقييم العملية الانتخابية
يوم ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥

فهرس المحتويات

1	المخلص التنفيذي
3	مقدمة
4	الإطار القانوني
6	تسجيل الناخبين
9	التصديق على الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين
11	تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات
14	الاستعدادات الانتخابية
15	المساواة في الوصول إلى الإعلام
17	الاقتراع
19	عد الأصوات وتجميع النتائج
21	إجراءات التقدم بالشكاوى قبل الانتخابات وبعدها
23	ملاحظات عامة
23	الخاتمة
25	ملحق ١
26	ملحق ٢

الملخص التنفيذي

تشكلت البعثة الدولية للانتخابات العراقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ بدعم من الأمم المتحدة واللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وذلك لتقييم استعدادات العراق الانتخابية وتقديم الخبرة والأحكام المستنيرة والإسهام في القدرات الانتخابية أثناء دورة الانتخابات العراقية لعام ٢٠٠٥. وقد وفرت البعثة الدولية للانتخابات العراقية التي تتكون من هيئات للإدارة الانتخابية من عدة دول وفرت مراجعات ونصائح على مستوى النظراء للجنة الانتخابية المستقلة للعراق من أجل انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني. وقد تمت الاستعانة بخبراء دوليين لكتابة تقييم "المنطقة مستهدفة" محددة مسبقا بناء على المعايير والأسئلة التي وضعتها البعثة الدولية للانتخابات العراقية وبالاعتماد على مدى واسع من موارد للمعلومات من ضمنها الوثائق التشريعية التي أعدتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة من مكثبي عمان وبغداد.

وترى البعثة الدولية للانتخابات العراقية أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق قد أدارت انتخابات تتلاءم مع المعايير المعترف بها لقانون الانتخابات وتخطيطها واستعداداتها. وقد وفرت انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ أساسا صلبا يمكن البناء عليه.

وقد حدد تقييم انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ جوانب قوية في العملية الانتخابية، وهي استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، ومدى تخطيط وتنظيم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق للانتخابات وجودتها، والسلامة العامة للإطار القانوني الذي أجريت الانتخابات بموجبه.

فقد جرت عملية تسجيل الناخبين بشكل جيد وتمت إدارتها بيسر، مع أخذ المخاوف الأمنية على الناخبين وموظفي الانتخابات في الاعتبار. كما تضمنت أن خطوات التسجيل ومكوناته الأساسية تتبع المعايير الديمقراطية. وستتطلب العمليات الانتخابية التالية وقتا وجهدا لمراجعة قوائم الناخبين وتحسينها وتطوير عملية مفتوحة بحيث يؤكد الناخبون حالة تسجيلهم وأهليتهم للمشاركة في الانتخابات.

وقد أتاحت الفرص والوسائل اللازمة لجميع الأفراد والجماعات المهمة بالاشتراك في الانتخابات لإنهاء إجراءات التصديق المطلوبة. وبالرغم من أن بعض المعايير التي استخدمتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق للحكم على طلبات الاعتماد قد تعتبر غير موضوعية إلى حد ما، إلا أن وضع آلية عامة لتقديم الشكاوى والاعتراضات وحلها ضمن حقوق المتنافسين.

وبينما كان من الممكن أن يكون تخصيص المزيد من الوقت والجهد لتدريب مسؤولي التعليم والمعلومات مفيدا، فإن حملة تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات كانت جيدة التخطيط والتنفيذ، على الرغم من القيود الأمنية واللوجستية والزمنية.

وبالنسبة للأحداث الانتخابية المستقبلية، سيكون من الهام ضمان وجود منظمة مستقلة تماما لمراقبة الإعلام، ويتم إنشاؤها بالاشتراك مع اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وتدمج في وظائفها، وهو ما يوفر دليلا حاسما على درجة التوازن الذي يحققه الإعلام.

وبالرغم من القيود الأمنية والسياسية واللوجستية، فإن إجراءات الانتخابات في مراكز الاقتراع كانت ناجحة. ومع هذا، فإن مشكلات الاتصالات بين مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والميدان أدت إلى تعليمات متضاربة أو متعارضة في يوم الاقتراع.

وقد جرى عد أوراق الاقتراع وتجميع النتائج بشكل محترف وكفؤ، ولم يتم الإبلاغ إلا عن تأخيرات بسيطة. إلا أنه كانت هناك تقارير عن تدخل موظفي الانتخابات في شفافية العملية الانتخابية.

وقد منحت اللوائح السلطات الانتخابية الصلاحيات المناسبة لفرض غرامات وإبطال أوراق الاقتراع الاحتمالية. إلا أنه كان هناك نقص في المعلومات حول عملية تقديم الشكاوى ولم تكن هناك خطوط واضحة لنطاق السلطة داخل اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق حول حل المنازعات.

وكان إقبال الناخبين حوالي ٥٨٪- وهو مفخرة للانتخابات التي أجريت في ظل أوضاع أمنية خطيرة في دولة لديها خبرة ضعيفة بالديمقراطية.

وتشمل المجالات التي تحتاج إلى تطوير في العمليات الانتخابية القادمة والتي يمكن معالجتها على المدى القصير ما يلي:

- تعزيز لوائح اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق؛
 - مراجعة وتحسين السجل؛
 - تحسين عملية تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات؛
 - ضمان وجود هيئة مستقلة لمراقبة وسائل الإعلام؛
 - تحسين تدريب مسؤولي الانتخابات؛
 - مراجعة أهلية المرشحين؛ و
 - تحسين الاتصالات بين مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والميدان.
- وعلى المدى البعيد، تشمل مجالات التطوير ما يلي:
- ضمان الشفافية في الإسهامات المالية والنفقات واتساقها مع المعايير الدولية؛
 - توسيع بيانات السجلات لتشمل عناوين الأفراد؛
 - وضع جميع المسؤوليات اللوجستية داخل العراق، عندما يكون ذلك مناسباً.

مقدمة

لقد تشكلت البعثة الدولية للانتخابات العراقية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤ لتقييم الاستعدادات الانتخابية في العراق وتقديم الخبرة والأحكام المستنيرة والإضافة إلى القدرات الانتخابية فيما تسير العملية الانتخابية العراقية التي تتكون من ثلاث خطوات في عام ٢٠٠٥. وتوفر البعثة الدولية للانتخابات العراقية، التي تتكون من هيئات للإدارة الانتخابية من عدة دول (انظر ملحق ١)، توفر مراجعات ونصائح على مستوى النظراء مقدمة للجنة الانتخابية المستقلة للعراق.

وفي ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، أصدرت البعثة الدولية للانتخابات العراقية أول تقرير لها، وهو تقييم أولي للانتخابات العراقية التي تمت في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. ويستمد التقرير النهائي المعلومات من التقييم الأولي ويعتمد على مجموعة من مصادر المعلومات في العراق وما حولها، بما في ذلك تقارير الجماعات المحلية لمراقبة الانتخابات في العراق. وقد استفاد التقرير من التعليقات والملاحظات التي عرضت في جلسة استخلاص المعلومات الفنية للعملية الانتخابية في العراق، والتي استضافتها شعبة المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة من ١٦ إلى ١٩ مارس/آذار ٢٠٠٥ في نيويورك وتضمنت أعضاء من اللجنة التوجيهية في البعثة الدولية للانتخابات العراقية واللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وغيرهم من كبار الموظفين، إلى جانب منظمات أخرى تشمل المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأوروبي.

وقد تطرق التقرير لتسعة مجالات تقييم مستهدفة:

- الإطار القانوني
- تسجيل الناخبين
- التصديق على الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين
- تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات
- الاستعدادات الانتخابية
- المساواة في الوصول إلى وسائل الإعلام
- الاقتراع
- عد الأصوات وتجميع النتائج
- إجراءات التقدم بالشكاوى قبل الانتخابات وبعدها

وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تقييم مجال عاشر من المجالات المستهدفة: التسجيل والتصويت خارج البلاد. وقد تمت تغطية هذا التقييم في تقرير منفصل بعنوان تقييم برنامج التصويت خارج البلاد في الانتخابات العراقية في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥.

وقد أجرت البعثة الدولية للانتخابات العراقية مراجعات للنظراء قبل انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني وأثناءها وبعدها. وقد تمت الاستعانة بخبير دولي لكل مجال لإعداد تقرير للتقييم تبعا للمعايير والأسئلة التي وضعتها اللجنة التوجيهية واعتمادا على الوثائق القانونية والتنظيمية التي طورتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، إلى جانب المعلومات المتوفرة من خلال مكثبي البعثة الدولية للانتخابات العراقية في عمان وبغداد. والهدف النهائي هو بناء القدرة المؤسسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق عن طريق تبادل المعلومات والخبرات. وبهذه الطريقة، تهدف البعثة الدولية

للانتخابات العراقية إلى مساعدة ومساندة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على المدى البعيد مع الحفاظ على المسافة الكافية لتقييم العملية الانتخابية العراقية.

ويلقي التقرير النهائي الضوء على نقاط القوة في العملية الانتخابية التي أجريت يوم ٣٠ يناير/كانون الثاني ومجالات التحسين. وفي نهاية كل موضوع توجد قائمة بالتوصيات الرئيسية للعمليات الانتخابية المستقبلية. وبما أن البعثة الدولية للانتخابات العراقية تدعم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فسوف تتابع التقدم في كل مجال.

الإطار القانوني

يتكون الإطار القانوني للانتخابات العراقية مما يلي:

- قانون إدارة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية (والمعروف أيضا بقانون الإدارة الانتقالية).
- أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم ٩٢ ورقم ٩٦ ورقم ٩٧.
- القواعد الأخلاقية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق.
- قواعد اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٠١-١٧ (انظر ملحق ٢).
- مدونة قواعد السلوك (انظر ملحق ٢).
- اللجنة الوطنية للاتصالات والإعلام- مدونة سلوك وسائل الإعلام أثناء الانتخابات.

وفي ضوء الموقف في العراق بعد الحرب، يقترح الإطار برنامجا مفصلا وجدولا زمنيا واضحا لإقرار دستور وتكوين حكومة دائمة بما يتماشى مع المعايير الديمقراطية الدولية. ويوفر الإطار القانوني نظاما لحكومة تتناغم مع المعايير الديمقراطية. وتشمل اللوائح الثانوية وتطور بصورة أكبر عملية الفصل الواضح بين السلطات والعناصر الرئيسية للنظام الانتخابي وجميع أوجه العملية الانتخابية.

وجميع الحقوق والحريات السياسية ذات الصلة مضمونة قانونا، بما في ذلك الحق في الإدلاء بـ "اقتراع سري في انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة ودورية"^١، وحرية التعبير والحركة والتظاهر وحق الترشح في الانتخابات، مع أن أدنى متطلبات للترشيح- بما في ذلك أن يكون السن ٣٠ عاما على الأقل والحصول على الحد الأدنى من التعليم- قد تعتبر متشددة إذا ما قورنت بالمعايير العالمية^٢.

وقد شجعت قواعد تسجيل المرشحين والأحزاب السياسية والتصديق عليهم على المشاركة الواسعة بما يتوافق مع الممارسات القياسية. وقد شجع الإطار القانوني في حد ذاته بشكل عام المنافسة المفتوحة والمنصفة. وكان الاستثناء الوحيد الملحوظ هو حظر الترشح السياسي على الأعضاء ذوي المستوى القيادي في حزب البعث المنهار.

وقد شجعت صيغة التمثيل، المبنية على التمثيل النسبي في منطقة وطنية واحدة، شجعت بشكل فعال التمثيل البرلماني لجميع المتنافسين الرئيسيين. ولم يعترف قانون الإدارة الانتقالية بصراحة بمساواة جميع العراقيين أمام القانون بدون تفرقة فحسب، بل سعى إلى تحقيق التمثيل للنوع الاجتماعي وضمان الحد الأدنى للتمثيل للأقليات العرقية في الجمعية الوطنية الكردستانية.

¹ المادة ٢٠(أ) قانون الإدارة الانتقالية.

² من وجهة النظر العالمية، فإن الحد القياسي للسن للترشح للهيئة التشريعية هو ٢٥ عاما تقريبا؛ أما بالنسبة للتعليم، فإن الإلمام بالقراءة والكتابة هو المطلب الطبيعي.

ويوفر الإطار القانوني لجنة انتخابية غير حزبية ومستقلة عن السلطة التنفيذية، ولها مسؤولية كاملة لإدارة الانتخابات. وتشمل هيكلها مجلس مفوضين له مسؤوليات تنظيمية وسياسية وقضائية رئيسية، وإدارة انتخابية يرأسها كبير المسؤولين الانتخابيين. ويتم إنشاء لجنة قضاة خارجية للاعتراضات على القرارات النهائية التي تصدرها اللجنة. وبنفس طريقة الانتخابات الأخرى في سيناريوهات ما بعد النزاع، تكون السلطة الانتخابية ذات تركيب مختلط من الأعضاء المحليين والدوليين، ولا تتمتع المجموعة الأخيرة، بما في ذلك كبير المسؤولين الانتخابيين، بسلطة التصويت. وقد تم وضع آلية تتألف من ثلاث خطوات لتقديم الشكاوى ضد قرارات اللجنة، ولكن المواعيد النهائية ذات الصلة لرد اللجنة في بعض المجالات مثل التصديق على الكيانات السياسية وإعلان النتائج كانت قاصرة بوجه عام ويجب أن تحدد بشكل أكبر.

وقد تم تنظيم عملية التصويت نفسها بطريقة قياسية. فقد تم تطبيق العديد من التدابير للحيلولة دون الغش، مثل الالتزام بالتصويت في مركز الاقتراع الذي تم التسجيل فيه واستخدام حبر يتعذر محوه وشرط تقديم إثبات هوية مرض عند الاقتراع.

وقد احترمت إجراءات العد التي وضعها القانون المعايير الدولية. إلا أن هذه الإجراءات لم تنص على توفير نسخة من السجلات لتسليمها لوكلاء الكيانات السياسية. ويبدو أن ذلك كان نتيجة للعجز في مصادر الكهرباء والبنية التحتية المحدودة للمكاتب بما في ذلك القدرة على النسخ. وعندما تتحسن البنية التحتية المادية في العراق وتستقر، يجب أخذ تعديل هذا الجانب من القواعد الانتخابية في الاعتبار لكي يتوافق مع الممارسات الدولية. وبناء على عدد الأحزاب المتنافسة في العملية الانتخابية، يمكن أيضا الأخذ في الاعتبار تطوير آلية يمكن من خلالها توفير نسخ من السجلات لعدد قليل من المنظمات الخارجية الموثوق فيها. وبنفس الطريقة، لا ينص القانون على موعد نهائي محدد لإعلان إجمالي النتائج الأولية ونشر اللجنة الانتخابية للنتائج الرسمية، ويبدو أن ذلك بغرض توفير أكبر قدر من المرونة للجنة الانتخابية المستقلة للعراق. ومن شأن إضافة موعد نهائي في المستقبل أن يؤدي إلى زيادة الشفافية والشرعية الإجمالية لعملية العد.

وقد تم الترحيب بكل من المراقبين الانتخابيين المحليين والدوليين، بما يتوافق مع المعايير الدولية، لفحص كل جانب من جوانب الانتخابات بناء على القواعد التي تضعها السلطة الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحملة الانتخابية ووسائل الإعلام، فقد وفر قانون الإدارة الانتقالية إطارا تفصيليا ينظم الإعلان السياسي ويشتمل على لجنة وطنية للاتصالات والإعلام لها سلطة تنظيمية وتنفيذية. وينبغي على جميع وسائل الإرسال العامة والخاصة أن توفر وصولا وتغطية وعرضا متساويا.

وتضمن القانون أيضا فترة تعميم على الإعلان السياسي والمعلومات خلال الثماني والأربعين ساعة الأخيرة من مدة الحملة وحتى إغلاق صناديق الاقتراع. كما فرض القانون حظرا إضافيا على نشر النتائج المتوقعة لاستطلاعات الرأي العامة والنتائج الرسمية خلال الاثنتين والسبعين ساعة الأخيرة.

وبينما شمل القانون بعض أوجه مساءلة الكيانات السياسية، مثل الإلزام بإصدار نظام أساسي يحدد طريقة اختيار القادة والمرشحين، إلا أنه لم يوفر إطارا شاملا لضمان الشفافية والمساءلة في تمويل الانتخابات. وبالرغم من أن ذلك أمر مألوف في الأوضاع الانتقالية، فإن غياب قواعد تمويل الانتخابات قد يكون من أبرز أوجه القصور. وبالتأكيد سيؤدي وجود إطار شامل في هذا المجال إلى المزيد من المساءلة والشفافية والشرعية في العملية. ولكن في نفس الوقت الذي يتم فيه إصدار الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل السياسي، سيكون من الهام ضمان قدرة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على تنفيذه.

وأخيراً، وبسبب الطريقة التدريجية التي تم بها تطوير الإطار التشريعي، فقد حدث تكرار وإسهاب. وقد كشفت خبرة انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ كذلك الافتقار إلى الوضوح المتعلق بحدود المسؤولية لمستويات القواعد المختلفة. وبسبب التحديات الكبيرة القادمة- عمليتان انتخابيتان في إطار زمني قصير- قد يكون من الأفضل الحفاظ على الطريقة الحالية وهي فصل التشريع، الذي لا تتحكم فيه اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، عن القواعد، التي تدخل في نطاق سلطة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، لأن ذلك يوفر المزيد من المرونة للجنة الانتخابية المستقلة للعراق. ولكن قد يتم الشروع في ترتيب القواعد، بما في ذلك تجميع القواعد من ١ إلى ١٧ في وثيقة واحدة. ومن شأن هذا أن يكون له منفعة إضافية بجعل هذه القواعد أسهل في الاستخدام، وخاصة إذا تمت إضافة فهرس.

التوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل:

- (١) دمج قواعد اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق من ١ إلى ١٧ في كيان تنظيمي واحد.
- (٢) تحديد مواعيد نهائية واضحة للرد على الشكاوى الموجهة ضد قرارات المجلس.
- (٣) دراسة التوصية بتعديل متطلبات الترشيح السياسي لجعلها معادلة لأهلية الناخبين.
- (٤) إعداد إطار تشريعي وتنظيمي للتمويل السياسي وكذلك القدرة على تنفيذه.
- (٥) دراسة تزويد وكلاء الكيانات السياسية أو المنظمات الخارجية الموثوق بها بنسخة من السجلات.

تسجيل الناخبين

تم بنجاح وضع الإطار العام للتسجيل الموضوع من أجل انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ ليتلاءم مع احتياجات العراق في ضوء المخاوف الأمنية على الناخبين وموظفي الانتخابات. ويتكون الإطار من الخطوات والمكونات الأساسية من ناحية المعايير الديمقراطية، بما في ذلك سجل الناخبين والإطار التشريعي والتنظيمي الذي يعزز الحقوق الديمقراطية وإمكانية اعتراض الناخبين على ضمهم أو حذفهم من قوائم الناخبين وحملات الدعاية غير المتحيزة لإعلام الناخبين بإجراءات التسجيل. ولهذا الإطار قيمة كبيرة عند إعادة الاستخدام وسيطلب القليل من التعديلات بصورة عامة كي يتلاءم مع أعلى المعايير.

في منتصف عام ٢٠٠٤، قررت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق أن تستند في سجل الناخبين على قاعدة بيانات نظام التوزيع العام، والذي كان يستخدم في توزيع حصص الطعام الأساسية على جميع العراقيين تقريباً. وقد توصلت اختبارات الجودة إلى أن قاعدة بيانات نظام التوزيع العام دقيقة بالشكل الكافي، بينما كشفت استطلاعات الرأي العام أن الشعب العراقي يقبل نظام التوزيع العام على أنه عادل وجدير بالثقة. ومع أخذ قضايا التوقيت والتكلفة والأمن في الاعتبار، فقد كان قرار استناد السجل على نظام التوزيع العام طريقة ذكية في ظل الظروف السائدة وقد يرى كعامل موصل للأمن والثقة والشمول. فقد تم تسجيل الناخبين بشكل تلقائي بدون رادع الاضطرار إلى المخاطرة بأمنهم (وهو الأمر الذي طلب منهم عند صناديق الاقتراع يوم الانتخابات)، وكان نظام التوزيع العام يحتوي بالفعل على بيانات شاملة عن النساء والشباب. إلا أن وضع أسماء أشخاص متوفين أو لا يعيشون في العراق في القائمة قضية ستتم معالجتها. وينبغي النظر الآن إلى قاعدة البيانات التي تم استخدامها في انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ على أنها تطورت إلى سجل الناخبين، متميزة عن نظام التوزيع العام. وفي ضوء قيود الوقت والتكلفة، فمن غير المستحسن عمل سجل جديد حالياً؛ إلا أنه

يجب اتخاذ المزيد من الخطوات لتقييم وتحسين السجلات الحالية وقدرة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على تسجيل الناخبين.

وقد كان إطار التسجيل واضحا وبسيطا بشكل عام، وسمح بالمرونة في التكيف مع الظروف المتغيرة. وقد وفرت العملية التي تم وصفها في الوثائق التنظيمية والإجرائية وصفا شاملا للأهلية وعززت حقوق الناخبين بشكل عام. وقد وفر الإطار أيضا إمكانية توفير بيانات التسجيل الفردي لكل وحدة عائلية. وقد كان استخدام بعض المشاركة الجماهيرية على الأقل لبناء السجل إنجازا كبيرا في ظل الأوضاع الأمنية السائدة. وتقدم تلك المشاركة الجماهيرية الكثير لإيجاد إحساس بحقوق المواطنين لدى العراقيين.

وبينما لوحظ وجود تحفظات لدى بعض أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على قوائم الناخبين، ترجح مؤشرات فترة التسجيل وتجارب يوم الانتخابات المبلغ عنها، إلى جانب غياب المخاوف المنتشرة والشكاوى، أن القوائم كانت دقيقة نسبيا وأدت عملا جيدا من الناحية العملية. ويعزز استطلاعان للرأي العام هذه النتائج.

وتعتمد عملية التسجيل الموثوق بها على المشاركة الفعالة للناخبين المحتملين في مراجعة أنهم مسجلون وأن تفاصيل تسجيلهم صحيحة. إلا أن نسبة كبيرة من الشعب العراقي لم تتمكن من المشاركة في هذا النشاط. وقد يكون ذلك لأن رسالة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لم تكن واضحة بما فيه الكفاية في تلك المرحلة. ومن الجدير بالثناء أنه في محافظتي نينوى والأنبار، حيث منعت الإجراءات الأمنية الناخبين من مراجعة بيانات التسجيل الأساسية، تم القيام بتدابير ليقوموا بالتسجيل يوم الانتخابات. وإذا كانت إجراءات التسجيل يوم الانتخابات لا تزال مطلوبة في الانتخابات المستقبلية، سيكون من الأفضل إصدارها كلائحة، ويمكن توضيحها بشكل أفضل.

وبشكل إجمالي، كان لحملة الإعلان معدل اختراق جيد (بنسبة استذكار تصل إلى ٦٣%) وتم استقبالها بشكل جيد (٧٧% نسبة إيجابية).^٤ وقد كان اختيار التلفزيون كوسيلة الإعلام الرئيسية نهجا استراتيجيا، عند أخذ نسبة الاختراق العالية للتلفزيون في العراق. وقد تم توفير طرق احتياطية لضمان أكبر تغطية إعلامية من خلال النقاط الإذاعية والملصقات وإعلانات الصحف والملاحق وكتيبات المعلومات التي توزع في المدارس. ومن الجدير بالثناء أيضا أن حملة الإعلان كانت مرتبطة بالجدول الزمني للتسجيل.

وربما كان من الأفضل أن يتم دمج عدد من العناصر الأساسية في إطار التسجيل، خاصة فيما يتعلق بتحديد مؤهلات المواطنين، وتحديد الوثائق المطلوبة للتسجيل أو تعديل التسجيل، والقواعد الخاصة بمن يحدد الأهلية وعلى أي أساس وإعداد السجل. كما ينبغي على الإطار حماية الأشخاص من

³ تأتي المعلومات في هذا التحليل من ملخص نتائج مكتب الإحصاء المركزي لبيانات نظام التوزيع العام في مايو/أيار ٢٠٠٤ والاستطلاع التشخيصي للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤ ومقابلات مع مستشارين انتخابيين. وقد كان لاستطلاع مكتب الإحصاء المركزي حوالي ٣٠٠٠ مستجيب على مستوى البلاد. وفيما عدا ذلك، فإن حجم العينة أو طريقة اختيار العينة أو هامش الخطأ لهذه الاستطلاعات غير معروف.

⁴ استطلاعات أجراها مركز العراق للأبحاث والدراسات الاستراتيجية للمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية في محافظات بغداد والبصرة ونيوى وأربيل من ٢٣ إلى ٢٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٤.

⁵ طبقا لوزارة الخارجية الأمريكية، هناك تقارير عن امتلاك ٩٣% من العراقيين للتلفزيون (أدراك. غرانت "استطلاع مشاهدة التلفزيون في العراق" (وزارة الخارجية في واشنطن، مكتب المخابرات والأبحاث، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣)، (www.stanhopecentre.org/iragmediapoll.shtml) تم الدخول إليه في ٢٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٥). والنتائج مبنية على أساس المقابلات الشخصية، التي تم إجراؤها في الفترة من ٢٥ أغسطس/آب إلى ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٣ مع ١,٤٤٤ من العراقيين الحضريين الراشدين (١٨ عام وما فوق) في مدن بغداد والرمادي والفلوجة والبصرة والنجف والسليمانية وأربيل. ويبلغ هامش الخطأ للعينة بالكامل (١,٤٤٤) ± ٣% وهامش الخطأ لبغداد ± ٥%. أما هامش الخطأ للمدن الأخرى فأكبر من ذلك نتيجة لصغر حجم العينة.

الإزالة التعسفية من سجل الناخبين عن طريق الإنذار وإعطائهم فرصة الرد. وينبغي أن تشمل خطط الأحداث القادمة على مراجعة ومعالجة موسعة لجودة البيانات (خاصة الهجاء وقضايا اللغة). كما ينبغي مد فترات التسجيل والمراجعة.

وفيما يتعلق بعملية الاعتراض، ينبغي دراسة حق الكيانات السياسية في التقدم باعتراضات. وبالإضافة إلى ذلك، لم يحدد الإطار الوثائق التي تشكل دليلاً مقبولاً لمساندة أو معارضة الاعتراض. وينبغي أيضاً أن يشترط جمع ومعالجة التعديلات اليدوية (كل من المحو والإضافة) وبيانات التسجيل في يوم الانتخابات في قاعدة بيانات سجل الناخبين لما بعد الانتخابات. وينبغي أن يتيح الجدول الزمني المزيد من الوقت للعروض والاعتراضات. ولتسهيل الوصول، ينبغي أن تتمركز الاعتراضات في مراكز تسجيل الناخبين بدلاً من مكاتب المحافظة.

وربما كانت إحدى نقاط الضعف هي أن معظم الوثائق الإجرائية لم تكن متوفرة للمراجعة، بما في ذلك ما يتعلق بمجالات مثل معالجة بيانات التسجيل وتكوين السجل وتوزيعه ومعالجة الاعتراضات. ولم ينتج عن حذف التعليمات الواضحة الخاصة بالتسجيل وتجميع التسجيل الشامل ومراجعة البيانات أي سجل للعمليات يؤكد نزاهة عملية تسجيل الناخبين.

ومن شأن استخدام طريقة أكثر تنظيماً في جمع وتسجيل وتوحيد المعلومات وضمان الوصول بشكل أفضل لتلك المعلومات أن يحسن بصورة كبيرة من شفافية العملية. وبالنسبة للانتخابات المستقبلية، يجب إعطاء الاعتبار لتعزيز الثقة الجماهيرية في العمليات الانتخابية بشكل أكبر من خلال التوزيع المحلي والدولي الأفضل للأطر الإجرائية والقرارات السياسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق. كما يجب أيضاً تطوير وتوفير البيانات الديموغرافية التي يمكن مقارنة بيانات التسجيل بها.

وطالما استمر اعتبار البيئة الأمنية محل القلق الرئيسي، ومع الأخذ في الاعتبار الفترة الزمنية المحدودة، فلا يوجد خيار عدا تحديث السجل الذي تم تطويره للانتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ لكل من الاستفتاء المخطط له في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٥ وانتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥. وبسبب عدم توافر بيانات عن العناوين في قاعدة بيانات نظام التوزيع العام وسجل الناخبين، يجب ألا يشمل النظام الانتخابي المستخدم للانتخابات الجمعية الوطنية المحدد لها ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ وحدات جغرافية أقل في الحجم من المحافظات.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل هي:

- (١) الحفاظ على السجل الحالي، ولكن مع استخدام الأشهر القادمة لتقييم وتطوير السجلات الموجودة حالياً.
- (٢) تضمين إجراءات التسجيل يوم الانتخابات في اللوائح، بما في ذلك الشروط التي يتم بموجبها السماح بذلك.
- (٣) إيضاح القواعد التي تحدد أهلية الناخبين وتحديد الوثائق الضرورية للتسجيل أو تعديل التسجيل.
- (٤) مد فترات التسجيل والمراجعة ومعالجة جودة البيانات.
- (٥) دراسة حق الكيانات السياسية في التقدم باعتراضات وتحديد الوثائق التي تسمح بمساندة أو معارضة الاعتراض.
- (٦) إعداد آلية لجمع وتسجيل وتوحيد المعلومات يمكنها أن تضمن الوصول إلى تلك المعلومات.

التصديق على الأحزاب السياسية والائتلافات والمرشحين

لقد قدم الإطار القانوني ضمانات كبيرة لجميع الأفراد والجماعات المهمة بالمشاركة في العملية الانتخابية وسهل الالتزام بإجراءات التصديق المطلوبة. وبالرغم من أن بعض المعايير التي تستخدمها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لاتخاذ قرار بإجازة الطلبات قد تعتبر متحيزة إلى حد ما، فإن وضع آلية عامة لتقديم وحل الشكاوى والاعتراضات قد حمى حقوق المتنافسين. وقد كان استثناء قوى أو جماعات أو قطاعات معينة من العملية الانتخابية نتيجة لقرارات مدروسة، وليس نتيجة لعيوب أو فشل في الإطار القانوني أو الإجراءات الموضوعية.

وقد أتاحت القوانين واللوائح فرصا عديدة للكيانات السياسية المسجلة للترشح في الانتخابات وسهلت عليها هذه العملية. وقد تمت الموافقة على القانون الانتخابي وقانون الأحزاب والكيانات السياسية في يونيو/حزيران ٢٠٠٤. وبذلك، أصبح لدى القوى السياسية معلومات واضحة حول القواعد الأساسية لمشاركتها قبل الانتخابات بسبعة أشهر.

وعموما، تبدو متطلبات التقدم للتصديق معقولة وممكنة لأي جماعة أو فرد مهتم بالترشح في الانتخابات. وهناك تركيز خاص على نبذ أي صلة بالجماعات المسلحة وحظر استخدام لغة أو رموز قد تعرض على الكراهية أو العنف والالتزام بقواعد السلوك التي وضعتها السلطة الانتخابية. وقد ساند أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق مطلب وجود مبلغ تأمين للتصديق على الكيان السياسي، حيث يحدد التأمين جدية المشارك المحتمل وتتخلص من المرشحين غير الجادين^٦.

وفي نفس الوقت، من المهم ملاحظة أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لم تكن في وضع، ولم تتوافر لها القدرة، يمكنها من التحقق من أن جميع المرشحين يلتزمون بالمتطلبات المتعلقة بالانتماءات والسلوكيات السياسية الماضية. ويبدو من غير المحتمل أيضا أن يكون لدى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق الوقت والموارد الكافية للتحقق من التزام الكيانات السياسية ببعض المتطلبات ذات الصلة، مثل مراعاة التدابير المثبتة في النظم الأساسية لاختيار القادة والمرشحين وكذلك إدراج الحد الأدنى من السيدات في قوائم الحزب.

وبناء على المعلومات التي وفرتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، فقد تم التصديق على ٢٥٦ متنافسا انتخابيا في انتخابات الجمعية الوطنية الانتقالية (٢٢٣ كيانا سياسيا و٣٣ تحالفا)، عرضت معا ٦٤٨ قائمة بها حوالي ١٨,٩٠٠ مرشح. وفي انتخابات الجمعية الوطنية الكردستانية تم تسجيل ١٣ قائمة بها ٤٦٣ مرشحا.

وقد تثير المعايير التي استخدمتها السلطة الانتخابية للحكم على الطلبات الشكوك حول حياد العملية، حيث استندت إلى بعض العناصر التقديرية أو غير الموضوعية. وبناء على اللائحة التي تتبناها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، "سيتم التصديق على فرد أو جماعة ككيان سياسي إذا كانت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق مقتنعة أنه [...] لا يوجد أي نقص أو خطأ كبير في الطلب." (تمت إضافة التأكيد). إلا أن اللائحة نفسها تحتوي على بعض الآليات لمقابلة نسبة عدم الموضوعية الواضحة من جانب اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. فإذا اعتبرت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق أن الطلب لا يلتزم بمتطلبات الموافقة، يجب أن ترسل إخطارا مكتوبا للكيان السياسي لشرح أسباب القرار. ويستطيع الكيان السياسي إعادة التقدم للتصديق بعد القيام بالتعديلات التي طلبتها اللجنة الانتخابية

⁶ جب على الفرد الذي يسعى للتصديق ككيان سياسي دفع ٢,٥ مليون دينار عراقي (١,٧١٣ دولار أمريكي) وتدفع الجماعة التي تسعى إلى التصديق كحزب سياسي ٧,٥ مليون دينار عراقي (٥,١٣٨ دولار أمريكي). وسيتم رد الوديعة بالكامل بعد الانتخابات إذا حصل الكيان على ٥٠% بحد أدنى من الأصوات اللازمة للفوز بمقعد.

المستقلة للعراق. وإضافة إلى ذلك، يمكن للكيان السياسي الاعتراض على القرار النهائي للجنة الانتخابية المستقلة للعراق لدى اللجنة الانتخابية الانتقالية. وبينما أعلنت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق الموعد النهائي للتسجيل وقامت بمد فترة تقديم الطلبات مرتين، لوحظ أن أكثر من نصف الكيانات السياسية قامت بالتسجيل في آخر لحظة. وحيث أن هذه هي المرة الأولى للعديد من المشاركين، من المتوقع أن يتحسن الموقف خلال الانتخابات القادمة. وقد عكس قيام اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق بمد الفترة لاتخاذ خطوات التصديق استعدادها لتقديم كل الوسائل الممكنة لتقوم الجماعات أو الأشخاص المهتمين بالتسجيل.

ويشير عدد المتنافسين الانتخابيين الذين تم التصديق عليهم على المستوى الوطني إلى أن الإطار السياسي والقواعد التي تبنتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق قد حققت وظيفتها: تمهيد الطريق لانتخابات جماعية وأكثر تنافسا. لكن من الصعوبة بمكان تقييم الدرجة التي يدعم بها الإطار القانوني واللوائح الموضوعة أسس بناء نظام صلب وتنافسي للأحزاب السياسية. ولن يصبح ذلك واضحا إلا مع مرور الوقت.

وقد اشتركت القوى الرئيسية والجماعات السياسية من الجماعات الشيعية والكردية والتركمانية في العملية الانتخابية. ولم يكن ذلك هو الحال لدى أغلب الجماعات التي تمثل السنة، على الرغم من أن ذلك كان نتيجة لعوامل خارج سيطرة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق.

وبشكل عام، فإن عدد الشكاوى المتصلة بطلبات التصديق كان ضئيلا.

ومع الأخذ في الحسبان أن انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني كانت الانتخابات الديمقراطية الأولى، فقد كان الوقت متاح للقيام بالحملات قصيرة. إلا أنه في ضوء الأوضاع الأمنية السيئة لم تكن الزيادة أو النقص في أيام القيام بالحملات لتؤدي إلى أي اختلاف جوهري في النتائج. وفي ضوء الوضع الأمني، فمن الصعب الزعم بأن المتنافسين الانتخابيين قد تمكنوا من إيصال آرائهم واقتراحاتهم بحرية، أو أن الناخبين قد تمكنوا من القيام باختيار مطلع.

وبالرغم من أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق قد تبنت لائحة محددة للحملة الانتخابية، لا يوجد دليل على فرض أي عقوبات على أي خرق لقواعد السلوك للكيانات السياسية. وهذا يشير إلى أنه يجب توجيه المزيد من الانتباه إلى فعالية إجراءات العقوبة.

وقد راقب مزيج من جماعات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين، بما في ذلك وكلاء الأحزاب السياسية، عملية التصديق. وفي ضوء الأوضاع الأمنية، فهذا أمر جدير بالثناء، حيث يسهم المراقبون بشكل كبير في العملية الانتخابية الحرة والعادلة.

وسيكون من الهام للانتخابات المستقبلية الأخذ في الاعتبار النتائج المحتملة التي قد تنشأ من مزج النظام الانتخابي المختار ونظام مختلط للمطالبة بالترشيح (حزب أو فرد)، من ناحية كل من بناء النظام الحزبي وتشكيل وعمل الهيئات التمثيلية. وقد تود اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في توفير نصيحة خبير للمشرعين في هذا الموضوع.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل هي:

- (١) إيضاح اللوائح لإزالة أي فكرة عن عدم الموضوعية في الحكم على الطلبات.
- (٢) تقوية قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق للتحقق من الالتزام بمتطلبات التصديق وتنفيذها.
- (٣) الأخذ في الاعتبار توفير نصيحة الخبراء للمشرعين حول نتائج السماح بترشيح كل من الأحزاب والأفراد في نظام انتخابي نسبي التمثيل.

تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات

يحسب للجنة الانتخابية المستقلة للعراق توظيف وتدريب موظفين في مكاتب الانتخابات، بما في ذلك الآلاف من موظفي التسجيل والاقتراع، في وقت قصير. وفي كل من المكاتب الانتخابية البالغ عددها ٥٤٢ مكتبا، تم تخصيص موظف للمعلومات العامة والتعليم المدني. ولكن لم يكن هناك الكثير من الوقت لتطوير مهاراتهم كمعلمين مدنيين.

وقد كان من الحكمة، نتيجة للضغوط الزمنية والأمنية، أن تقوم إدارة الإمداد الجماهيري بحملة تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات من خلال الإعلام، مع تفضيل التلفزيون. وقد كان شريط الفيديو التدريبي الذي يشرح الانتخابات الثلاثة المتزامنة فكرة جيدة، بشرط صدوره في الوقت المحدد واستخدامه في جميع قنوات التلفزيون ومحطات الإذاعة. ويمكن لقادة المجتمع والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال استخدامه.

ومن الناحية الفنية، يبدو أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق قد وجهت الشركات المتعاقدة توجيهها جيدا. ولكن، بدون أية تقارير إعلامية مستقلة من الميدان، لا يمكن معرفة كيفية عمل الحملة في المحافظات.

وبينما كان هناك بعض التأخيرات الأولية في عملية الموافقة على الإمداد الجماهيري، تستحق اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق الثناء على رد الفعل السريع عندما كانت هناك حاجة إلى المزيد من جهود المعلومات العامة. وقد تم بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالإمداد الجماهيري نتيجة لانخفاض عدد التصحيحات في بيانات التسجيل والارتباك العام حول العملية الانتخابية وإجراءاتها. إلا أنه كانت هناك شكاوى حول نشر المعلومات من خلال إدارة الإمداد الجماهيري.

وفي انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، وجهت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق جهودها نحو إرشاد الناخبين إلى كيفية التسجيل والتصويت. إلا أنه كان هناك نقص في المعلومات حول صيغة توزيع المقاعد في الجمعية الوطنية.

ومن الأمور الجديرة بالاعتبار أن القانون الانتخابي لا يحدد بوضوح أن التعليم المدني- بالإضافة إلى تعليم الناخبين- هو إحدى مسؤوليات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وبينما كان من المفترض أن تحتوي وحدة المعلومات العامة على أنشطة للتعليم المدني، لم يكن هناك مثال على تنفيذ خطة مفصلة. وينبغي تعديل القانون الانتخابي بشكل خاص لإدخال التعليم المدني في نطاق مسؤوليات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق خلال الفترة الانتقالية. وإلى أن تتولى مؤسسات الدولة الأخرى (مثال: وزارة التعليم) مهمة تعليم الشعب العراقي وتزويده بالمعلومات حول العقد الجديد الذي يربط بين الحكومة والمواطنين في إطار ديمقراطي، يجب أن يعهد بهذه المسؤولية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق بشكل رسمي، وأن يتم توفير الوسائل الملائمة لتنفيذ البرنامج المتصل بذلك. وينبغي على رئيس إدارة الإمداد الجماهيري الأخذ في الاعتبار السماح بتطوير برنامج للتعليم المدني، سواء من خلال إنشاء وحدة جديدة تحت إشراف الرئيس أو من خلال توسيع تفويض وحدة المعلومات العامة لتشمل التعليم المدني. وينبغي أن تأتي مدخلات الرسالة من عدد من الفاعلين، بما في ذلك الوزارات والمجتمع المدني. وقد تكون هناك مساحة لتعديل الرسالة على المستوى الإقليمي، طالما حافظت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على تحكمها في الرسالة الرئيسية.

وبسبب الصعوبات الشديدة في الاتصالات والحركة داخل بغداد وخارجها، فقد تم إيصال المواد التي أنتجت في بغداد وعمان وبيروت في وقت متأخر. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك وقت فعلي لتوزيعها أو

استخدامها. بالإضافة إلى ذلك، قد يصبح كتيب التعليم المدني قديم الطراز لأن المفاهيم مرتبطة بشكل مباشر بانتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥. وفي المستقبل، سيحل الإعداد المحلي للمواد قضية التوقيت، إلى جانب تطوير الاتصالات داخل مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وبين المقر والميدان.

وقد تم تدريب مجموعة رئيسية من موظفي المعلومات العامة على استخدام الأدوات والجمهور المستهدفة. ومن غير المعروف المدى الذي وصل إليه هذا التدريب في المناطق؛ ولكن يبدو أن أنشطة التعليم المدني لم تتم دائما أو لم تكن لها الفعالية المخطط لها، حيث قد تكون قد نحيبت جانبا بسبب الوقت أو لأسباب لوجستية.

وقد تم إنتاج مواد لمجموعات خاصة من المجتمع العراقي، بما في ذلك النساء وذوي الاحتياجات الخاصة، ولكن لا يمكن تأكيد إذاعة هذه المواد فعليا. كما وردت تقارير تفيد بأن الترجمة الكردية للمواد كانت رديئة.

وبينما تتطلب طبيعة إيصال المعلومات مشاركة المجتمع المدني، لم يكن تعاون المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى واضحا.

وتعتبر إحدى الفقرات الإعلانية التي أذيعت على المحطات المحلية وتعرض بعض أفراد الجيش وهم يوزعون مواد تعليم الناخبين على الشعب العراقي مثلا على اشتراك منظمات أخرى يجب تجنبها في العمليات الانتخابية المستقبلية. وقد يكون استخدام قوات الجيش لإيصال المواد ضروريا بسبب القضايا الأمنية، إلا أن القوات ذات الزي الموحد يجب ألا تشارك في جهود المعلومات، خاصة على شاشات التلفزيون. وبينما لم تصرح الإدارة الانتخابية بهذا النشاط ولم يكن لديها معرفة سابقة بحدوثه، قد يكون من المفيد في المستقبل أن تصدر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق تعليمات واضحة بعدم مشاركة أفراد الجيش في حملات المعلومات العامة.

وبالنسبة للاستفتاء القادم والانتخابات العامة القادمة، سيكون من الحكمة تخصيص موارد بشرية ومادية إضافية للتعليم المدني. حيث يمكن لموظفي الانتخابات القيام بأنشطة تعليم مدني مع السكان المحليين، في وجود التدريب وبرنامج لبناء القدرات. وينبغي على خبراء الانتخابات الدوليين مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في تطوير برامج التعليم المدني، ولكن يجب ألا يتحدثوا بالنيابة عن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق خشية أن يتوارد اعتقاد بأن جهات أخرى غير اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق هي التي تدير الانتخابات. وقد يؤثر ذلك أيضا على استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. وكذلك هناك حاجة للمزيد من الدعم والتعاون لنشر المعلومات الإيجابية. ويجب أن يكون هناك تعاون دائم مع المنظمات المحلية مثل شبكة معلومات الانتخابات العراقية تحت إشراف إدارة الإمداد الجماهيري.

وبينما كان الاستخدام المكثف للتلفزيون في انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ مفهوما، ينبغي السعي نحو توازن أفضل عبر وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الإذاعة والمطبوعات وبشكل خاص الإنترنت في الأحداث المستقبلية. وينبغي تحديث الموقع الإلكتروني للبعثة الدولية للانتخابات العراقية بأكثر قدر ممكن ليصبح تفاعليا وأكثر سهولة في الاستخدام وأن يتضمن روابط بسيطة.

وتعتبر إذاعة المناظرات والمنتديات على شاشات التلفزيون من أكثر أدوات التعليم المدني فعالية ويجب تطبيقها بالشكل المناسب في الاستفتاء القادم.

ويجب أن تضمن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق التوازن العرقي وتوازن النوع الاجتماعي بين موظفيها وموادها وبرامجها. حيث لن تتحمل اللجنة انتقادات حول استخدام وجودة اللغات الرسمية.

بما في ذلك التركمانية والأشورية- أو الافتقار إلى الحساسية الثقافية في رسائلها. وقد يتطلب ذلك استراتيجيات للاتصالات الإقليمية لتعكس الثقافات المختلفة. وينبغي تعيين مصمم وطني على معرفة بالعملية الانتخابية والثقافات المحلية من أجل أنشطة التعليم المدني المستقبلية.

وسيكون من المفيد تقييم تأثير استراتيجية الحملة الحالية لمعرفة ما إذا تمكنت الرسائل والمواد الأخرى من الإجابة على أسئلة الناخبين. وللحصول على تفاصيل حول الدستور والاستفتاء، يجب أخذ الأنشطة الفردية في الاعتبار من أجل تغطية عملية الصياغة ومحتوى الدستور وصيغة الموافقة على الاستفتاء لمساعدة المواطنين على تطوير آرائهم الشخصية.

التوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل هي:

- ١) تطوير مواد أوسع للتعليم المدني بالإضافة إلى مواد تعليم الناخبين.
- ٢) تقوية التعاون مع جماعات المجتمع المدني العراقية لتطوير ونشر المواد، خاصة على المستوى الإقليمي.
- ٣) التوازن في استخدام وسائل الإعلام المختلفة لنشر المعلومات.
- ٤) أخذ إذاعة المناظرات والمنتديات السياسية على شاشات التلفزيون في الاعتبار.
- ٥) تكريس موارد أكبر لضمان التوازن العرقي وتوازن النوع الاجتماعي في المواد وأخذ تبني استراتيجيات الاتصالات المحلية في الاعتبار.

الاستعدادات الانتخابية

تطورت أنشطة التخطيط والاستعدادات للانتخابات بطريقة جيدة جدا. وقد تم عرض خطة العمليات جيدا وتناولت المكونات العملية الرئيسية الضرورية لتحقيق عملية انتخابية ناجحة. وبالمقارنة بمدد الحملات البرلمانية للسلطات القضائية الوطنية الأخرى، فإن ستة أسابيع مدة معقولة للحملة. إلا أنه لوحظ أنه من الصعب الالتزام بالتواريخ الرئيسية في روزمانه الانتخابات وأنه يجب إعادة النظر في الروزمانة. وتتسق خطة التوظيف مع المعايير الدولية وينبغي أن توفر عملية اقتراع فعالة يوم الانتخابات. ويتوافق الحصول على حد أقصى يصل إلى ٥٠٠ ناخب في كل مركز اقتراع مع المعايير المقبولة.

وقد كانت خطة التدريب شاملة تفصل مكونات التوظيف إلى جانب جداول وأماكن ومدد التدريب. وإذا تم تطبيقه بالكامل، كان التدريب ليؤدي إلى السيطرة الكاملة لمسؤولي الاقتراع على واجباتهم يوم الانتخابات. إلا أنه لوحظ، فيما يتعلق بانتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، أنه لم يكن هناك وقت كاف لتعيين الموظفين وأن الإطار الزمني للتدريب كان قصيرا. وينبغي معالجة ذلك بالنسبة للعمليات الانتخابية القادمة.

لقد كان استخدام المدرسين والمحامين كمسؤولي اقتراع قرارا عمليا واستراتيجيا. فبذلك، استفادت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق من خلال تمثيل أشخاص متعلمين يحظون باحترام الشعب بأكمله للجنة في مراكز الاقتراع. لذا فإنه يجب تشجيع اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق على استخدام قاعدة بيانات العمال التي تم تطويرها لانتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ للتوظيف في العمليات الانتخابية القادمة. وإذا تم تعيين موظفين إضافيين، يجب أن يبدأ التوظيف في توقيت مناسب وأن توضع شروط بزيادة التدريب.

وبينما تم وضع قيود مشددة على حركة المركبات يوم الانتخابات، كان من المهم بشكل حيوي أن تكون مراكز الاقتراع في مرافق بارزة ومعروفة لدى الناخبين وقريبة من سكنهم. وفي ضوء هذا، كان استخدام المدارس في أغلب مراكز الاقتراع فكرة جيدة. وينبغي الثناء على اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لسعيها لتسهيل الوصول لمراكز الاقتراع.

وقد يكون الإخفاق في توفير أو التوفير المتأخر للمواد الضرورية لاستخدامات مسؤولي الانتخابات والناخبين والضعف الأمني في التعامل مع مواد التصويت عواقب خطيرة على كل من النظرة العامة والنزاهة الفعلية للانتخابات ونتائجها. وفي هذا الصدد، فقد تم حل التخطيط اللوجستي المفصل وتنسيق الحصول على المواد، بما في ذلك جداول الاستلام والاسترداد ووسائل النقل بالارتباط مع التخطيط الأمني بشكل جيد. كما كان هناك خطط مفصلة لتقسيم الشحنات الضخمة إلى شحنات محدودة لمراكز الاقتراع التي تقع في نطاق الخطط اللوجستية للتخزين. وقد تم اتخاذ الخطوات الكافية للحد من التهديد بالاحتيايل. وقد كان ذلك جهدا لوجستيا ضخما- ١٣٣ رحلة إلى بغداد خلال ١٠ أيام- ويجب تقديره. ويرجع السبب في تأخر تسليم بعض المواد إلى الإطار الزمني الضيق والقرارات المحلية غير الكافية والبيئة الخطرة. وكان مد فترة التسجيل للناخبين والأحزاب السياسية يعني أيضا أن تتم طباعة وتسليم أوراق الاقتراع في وقت متأخر. وبالنسبة للعمليات الانتخابية القادمة، يجب الأخذ في الاعتبار تحويل المسؤولية اللوجستية إلى فريق داخل العراق، متى كان ذلك عمليا.

وقد كانت خطط نشر أفراد الأمن شاملة ومصممة لتوفير بيئة آمنة للتصويت. وقد تمت دعوة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق للتعليق على الإجراءات الأمنية التي اقترحتها الأمم المتحدة. وتتوافق هذه الإجراءات مع معايير الانتخابات التي يتم التمسك بها في البيئات شديدة الخطورة. وبالرغم من أنه

لا يوجد شك في وجود مستوى أمني غير مسبوق في هذه الانتخابات مقارنة بالأماكن الأخرى، فقد كان مناسباً وناجحاً في أغلب الأحيان. وبالنسبة للعمليات الانتخابية القادمة، سيكون من المفيد أن تطور اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والشرطة العراقية شراكة للمساعدة على رسم صورة توضح تأدية الشرطة لدور مختلف عن ذلك الدور الذي كانت تؤديه في ظل النظام السابق- فيمكن أن تعتبر الآن "حراس الديمقراطية". وسيطلب ذلك حصول الشرطة على تدريب خاص بالانتخابات. كما يمكن أيضاً السعي نحو جهود تبادل المعلومات بين الشرطة واللجنة الانتخابية المستقلة للعراق.

وينبغي الثناء على الشعب العراقي لإبدائه لمثل هذه الدرجة من الاهتمام بالانتخابات من خلال مشاركتهم في أدوار هامة مثل الملاحظة أو المراقبة. وهي إشارة واضحة على رغبة الشعب في الحصول على انتخابات حرة وعادلة.

وقد كان لدى الناخبين اثنان أو ثلاث من أوراق الاقتراع لوضع العلامات عليها إلى جانب الاختيار من ١١١ كيان وهو ما أدى إلى زيادة الوقت الذي يقضيه الناخب داخل مقصورة الاقتراع مقارنة بالوقت المطلوب لوضع علامة في ورقة اقتراع واحدة بها اختيارات أقل. ومع اقتصار وقت التصويت على ١٠ ساعات (من ٧ صباحاً إلى ٥ مساءً) عانت بعض مراكز الاقتراع من الازدحام. وللتعامل مع مراكز الاقتراع المزدحمة، قررت اللجنة زيادة مراكز الاقتراع بدلاً من مد ساعات الاقتراع. إلا أنه يجب ملاحظة أن ساعات الاقتراع انتهت وقت الغروب نتيجة للنقص في الكهرباء في العديد من مراكز الاقتراع إلى جانب السياق الأمني.

ومن المهم الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتهاء من إجراءات واستمارات الاقتراع والعد في وقت مبكر من الدورة الانتخابية، إلا أن اللجنة تأخرت في التبرني الرسمي للائحة ٢٠٠٥/١٣- الاقتراع والعد في العراق. ومن المهم أيضاً الأخذ في الاعتبار أن أي تأخير في تبنى قاعدة تتعلق بالقضايا الإجرائية قد تفتح الباب لتغييرات في السياسات و/أو الإجراءات الموجودة في الوثائق وعقود الحصول على التدريب والمواد. وينبغي تجنب هذا الوضع في الانتخابات المستقبلية، كما ينبغي إقرار لوائح جديدة بأكبر سرعة ممكنة.

وبما أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق تتحرك نحو العمليات الانتخابية القادمة المقررة في عام ٢٠٠٥، يجب أن تكون الاستعدادات جارية بالفعل. ويجب التماس الخبرة من المستشارين الدوليين في هذا المجال في أسرع وقت ممكن من أجل تلك العملية.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق للمستقبل هي:

(١) البدء في الاستعدادات، بما في ذلك تعيين الموظفين والتدريب بأسرع وقت ممكن (الاحتفاظ بموظفي انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ كلما أمكن).

(٢) دراسة جدوى نقل المسؤولية اللوجستية إلى داخل العراق.

المساواة في الوصول إلى الإعلام

يستند هذا التقييم بشكل أساسي إلى الاتصالات بالمختصين في الانتخابات والإعلام والإذاعيين العراقيين والأجانب داخل العراق وخارجه^٧. ولم تتمكن البعثة الدولية للانتخابات العراقية من الاعتماد على منظمات مراقبة الإعلام للحصول على النتائج. حيث لم تكن المنظمات القليلة التي تقوم بهذا العمل رغبة في، أو قادرة على، مشاركة نتائجها التفصيلية.

⁷ تشمل هذه المنظمات: اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومعهد تقارير الحرب والسلام ومجموعة لينكولن والإدارة الحكومية العراقية للاتصالات ومنظمة رصد حقوق الإنسان العراقية.

وبينما لم يتم احترام المبادئ الديمقراطية الإعلامية بشكل كامل، كانت تغطية أحزاب ومرشحي المعارضة في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة مرئية أو مسموعة. وتمت تغطية الفعاليات الحكومية بشكل مكثف بحجة "أعمال الحكومة"، ولكن لم يتم استبعاد المعارضة بالكامل. فقد كان هناك ظهور لمرشحي المعارضة لعدة مرات. وبينما لم يقم أي من الأشخاص الذين تم الاتصال بهم لكتابة هذا التقرير بإدانة التغطية الإعلامية العراقية للانتخابات بشكل كامل، تحتاج هذه التغطية إلى المراقبة المباشرة في العمليات المستقبلية إلى جانب تطبيق المساواة في الوصول إلى الإعلام.

وتدعي عدة صحف ومحطات إذاعة وتلفزيون استقلالها ولكن هناك صلات قوية بينها وبين أحزاب سياسية. حيث يبدو أن "العراقية"، وهي المحطة التلفزيونية الحكومية، قد خضعت لضغوط من سلطات خارج المحطة لتغطية أخبار محددة. إلا أن بعض محطات الإذاعة والتلفزيون ذات العلاقات السياسية منحت خصومها السياسيين فرصة شراء وقت على الهواء لإذاعة رسائلهم.

وفي عام ٢٠٠٤، تم تأسيس اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام ككيان تنظيمي مستقل للإعلام والاتصالات في العراق^٨. وقد أصدرت القانون المؤقت لإذاعة البرامج ومن ثم قانون الإعلام أثناء الانتخابات.

وقد نشر قانون اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام حول الإعلام أثناء الانتخابات في وقت متأخر مما تسبب في صعوبات في تنفيذه. وقد تم تقديم شكاوى إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق حول تحيز الإعلام، ولكن بحلول منتصف فبراير/شباط، لم يتم اتخاذ قرار ولم يتم تحويل الشكاوى إلى اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام لاتخاذ أي إجراء. ومن المهم تنفيذ قرارات تنظيم الإعلام من أجل الحفاظ على نزاهة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والعملية الانتخابية ككل.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة، فيما بدا كمحاولة لإحكام قبضتها على الإعلام عن طريق تجاوز اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام، قامت بإنشاء اللجنة العليا للإعلام. وقد بدا لبعض الوقت أنها ستشكك في مصداقية اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام وسلطتها في تطبيق قانونها. ولكن الكيان الجديد فشل في الوصول لحالة النشاط، وهو ما يمكن النظر إليه على أنه تطور إيجابي. يجب ألا يكون هناك شك حول من لديه سلطة تطبيق القانون. فالسلطة الوحيدة التي تستطيع التشكيك في قرارات اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام هي اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وهو ما يضمن عدالة جميع أوجه العملية الانتخابية.

وسيحتاج قانون اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام حول الإعلام أثناء الانتخابات إلى تعديل وتوسيع مع مرور الوقت. وسيكون من الهام إيضاح أن نوعية الحرس على التوازن والعدل والمساواة في الوصول رغم أهميتها في وقت الانتخابات، هي أيضا أساس مستمر للإعلام الديمقراطي. وعلى ضوء ذلك، فمن الضروري ضمان أن تعريف فترة الحملة الرسمية لا يؤدي إلى الاعتقاد بأن التوازن غير مطلوب خارج فترة الحملات. ويجب أن يضم القانون الذي أعيدت صياغته مدخلات من اللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام إلى جانب اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني والإعلام. ويجب أن توقع جميع الكيانات المعنية على القانون وأن يمنح أكبر قدر ممكن من الإعلان العام.

وينبغي أن تتوقع اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق اهتماما أكبر من جانب وسائل الإعلام العالمية بالعمليات الانتخابية القادمة. وسيستلزم ذلك تغطية أوسع للأحداث مما سيحسن من صورة

^٨ تم تأسيسها بناء على قرار سلطات الائتلاف المؤقتة رقم ٦٥.

الانتخابات لدى المشاهدين الدوليين. وعلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق أن تتوقع أيضا وجود المزيد من وسائل الإعلام في الميدان وعددا أكبر من طلبات المساعدة والتعاون.

وينبغي توفير التدريب على إدارة وتغطية الانتخابات لكل من المراقبين والمراسلين الإعلاميين. ويمكن أن تقيم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ورش عمل. حيث سيتسبب ذلك في المزيد من المهارة في الشبكات الإعلامية. وينبغي على كل محطة أن تحتفظ بتسجيلات لأخبارها وبرامجها الخاصة بالانتخابات، إلى جانب سجل للتغطية الممنوحة لكل حزب وأن توفرهم عند الطلب. وستكون تلك البيانات مفيدة لتحليل الاتجاهات والميول. ويجب أن تكون لكل محطة سياسة واضحة حول كيفية الرد على الشكاوى وكيفية تصحيح أي ضرر وقع للشاكي.

وبالنسبة لعمليات الانتخابات المستقبلية، سيكون من الهام ضمان وجود منظمة مستقلة تماما لمراقبة الإعلام يمكنها أن تقدم دليلا قويا على درجة التوازن التي حققها الإعلام أو لم يحققها. ويمكن إنشاء المنظمة بالارتباط مع اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وأن تدخل ضمن وظائفها. وينبغي أن يكون لدى المنظمة المهارات والموارد التي تمكنها من تنفيذ المهام المكلفة بها. كما ينبغي أن تنشر النتائج بشكل أسبوعي لتقييمها. حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة وعي الناخبين وزيادة مصداقية العملية الانتخابية ككل.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق للمستقبل هي:

(١) إيضاح الأدوار الخاصة بكل من اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق واللجنة الوطنية العراقية للاتصالات والإعلام من ناحية تطبيق قانون الإعلام أثناء الانتخابات.

(٢) تنظيم ورش عمل لوسائل الإعلام للتدريب على الانتخابات.

(٣) إنشاء منظمة مستقلة لمراقبة الإعلام للعمل بالارتباط مع اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق.

الاقتراع

لاقت الإجراءات عند الاقتراع نجاحا مدويا، وذلك في ضوء المجموعة الاستثنائية من القيود الأمنية والسياسية واللوجستية. وتعتبر نسبة الإقبال التي قدرت بـ ٥٨% رائعة بالنسبة لانتخابات عقدت في أوضاع أمنية ضعيفة في دولة خرجت من جيل من الحكم الاستبدادي ولها خبرة ضعيفة بالديمقراطية. ويجب تقديم الثناء للجنة الانتخابية المستقلة للعراق على قراراتها الواقعية في مواجهة الأوضاع الأمنية الصعبة وعلى تنظيم انتخابات كانت عمليات الاقتراع والعد والتقارير فيها مرضية بشكل عام. وبينما كانت نسبة المشاركة الضعيفة للسنة تمثل مشكلة، لم يكن ذلك من العوامل التي كانت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق مسؤولة عنها، كما لم يكن لها الكثير من السيطرة أو التأثير عليها. ومن المأمول أن تثبت جهود دمج السنة بشكل أكبر في العملية السياسية الجديدة في العراق نجاحها.

وقد فتحت أغلبية أماكن الاقتراع أبوابها في الوقت المحدد وظلت جميعها، بما في ذلك تلك التي فتحت أبوابها في وقت متأخر، مفتوحة حتى نهاية عملية الاقتراع. وحتى عندما وردت تقارير عن حالات هددت فيها القضايا الأمنية بإغلاق أماكن الاقتراع، ظلت تلك الأماكن مفتوحة واستمرت عملية التصويت. وبالرغم من أن قوات الأمن قامت بحماية أماكن التصويت على النحو الملائم، فإن نسبة هامشية (٥,٥%) لم تفتح أبوابها على الإطلاق نتيجة للأوضاع الأمنية الخطيرة. وبناء على الأرقام النهائية، فقد فتحت ٥٢١٦ من أماكن الاقتراع المخطط لها والبالغ عددها ٥٢٤٤ أبوابها، وهو ما بلغ تقريبا ٢٧٥٥٠ مركز اقتراع.

وقد تم تنظيم الجزء الأكبر من أماكن الاقتراع على النحو الملائم لضمان خصوصية الناخبين. وقد بدأ أن الموظفين الانتخابيين لديهم حسن إطلاع كاف لتقديم المعلومات الكافية للناخبين حول جميع أوجه إجراءات التسجيل والتصويت. وقد تسببت قيود الوقت في بعض المخالفات القليلة في توظيف وتدريب الموظفين ولكن ليس لدرجة تعريض الانتخابات للخطر. وبالإضافة إلى ذلك، فقد وردت تقارير تفيد بأن بعض موظفي الاقتراع كانت لديهم اهتمامات متحيزة بيد أنها لم تؤثر على سلوكهم. أما بالنسبة لسهولة العملية، فإن غياب الاحتياطات الخاصة بالناخبين المرضى أو الأميين، أو الناخبين الذين لا يتحدثون إلا لغات الأقليات، هو من الأمور التي ينبغي معالجتها.

وبينما تمت ملاحظة بعض العيوب والمخالفات خلال عملية الاقتراع، إلا أنها لم تنشأ من وجود نقاط ضعف في الإطار القانوني، الذي كان متسقاً مع المعايير الدولية وحقق التوازن الملائم بين ضمان الحقوق الديمقراطية والأمن والاقتراع والعد السريع والحفاظ على شفافية العملية الانتخابية. إلا أنه ينبغي إعادة النظر في العمليات الانتخابية القادمة في الاحتياطات المتوفرة لتصويت القوات المسلحة ومسؤولي الصحة في أي اقتراع في ضوء إمكانية التعرض للإساءة.

وقد وفر التحديد الفعال للأدوار وتوزيع المهام على المسؤولين تدقيقات مستمرة وتوازناً لضمان الكفاءة الإجمالية ونزاهة عملية الاقتراع. وقد حققت الاحتياطات التي تحدد حضور ووظائف والتزامات المراقبين الانتخابيين ووكلاء الكيانات السياسية والإعلام توازناً ملائماً بين تعزيز شفافية العملية الانتخابية وضمان الأمن وسهولة عملية الاقتراع.

وقد حضر وكلاء الكيانات السياسية المعتمدة ومراقبو الانتخابات في معظم أماكن الاقتراع وتمكنوا من أداء وظائفهم المحددة بدون تدخل من موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق. إلا أن بعض التقارير أشارت إلى أن موظفي اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لم يفهموا دور هؤلاء المراقبين بشكل كامل، وقاموا إما بمنعهم من دخول أماكن الاقتراع أو بطلب مساعدتهم في إجراءات التصويت. كذلك لم يفهم بعض الموظفين في مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ببغداد دور المراقبين الانتخابيين الأجانب المعتمدين واتخذوا إجراءات أعاق عملهم أو لم تدعمه أو تيسره.

وقد حددت بعض التقارير مشكلة عامة في الاتصالات، داخل مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وبين المقر والميدان، ما نتج عنه تعليمات متضاربة أو متناقضة يوم الانتخابات. ويجب أن يكون تحسين البنية التحتية للاتصالات من بين الأولويات في العمليات الانتخابية القادمة.

وإذا ظل استخدام الحبر الذي يتعذر محوه مانعاً ضد التصويت المزدوج في العمليات الانتخابية القادمة، قد يكون من المفيد أن يدلي الناخبون بالاقتراع قبل غمس أصابعهم لتجنب صيغ ورقة الاقتراع. كما وردت تقارير عن إمكانية محو الحبر باستخدام مستحضر ترطيب اليدين أو نوع معين من المواد المنظفة. وبينما ستكون هناك بقعة، لن يلاحظ المراقبون أو مسؤولو الانتخابات عديمو الخبرة ذلك.

وقد نتجت المشكلات والمخالفات التي لوحظت أثناء عملية الاقتراع من مزيج من الأوضاع الأمنية والتدريب غير الملائم لموظفي اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والخطأ البشري وحادثة الخبرة بعمليات الاقتراع المعقدة والغرابة الناتجة عن ذلك. ولا يجب إهمال تقارير المشكلات المتعلقة بأهلية الناخبين والأنشطة غير القانونية أو التلاعب المتعمد من قبل الموظفين الانتخابيين و/أو الممثلين السياسيين. ولكن لأن تلك المشكلات حدثت بصورة عشوائية أثناء عملية الاقتراع، فمن غير المحتمل أن تكون قد أضعفت نزاهتها أو انتقصت من شرعية نتائج الانتخابات.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل هي:

- ١) بدء التدريب في وقت مبكر لضمان زيادة إلمام الموظفين بجميع قواعد وإجراءات التسجيل والتصويت، وإعلام الموظفين بأدوار وحقوق المراقبين الانتخابيين.
- ٢) الأخذ في الاعتبار السماح للقوات المسلحة ومسؤولي الصحة بالتصويت في أي مركز اقتراع في ضوء احتمال التعرض للإساءة.
- ٣) تقوية وتحسين البنية التحتية للاتصالات.
- ٤) فحص إجراءات تسهيل الوصول لضمان سهولة تصويت الناخبين المرضى وذوي الاحتياجات الخاصة والذين يتحدثون لغات الأقليات.

عد الأصوات وتجميع النتائج

لقد جرى عد أوراق الاقتراع وإدخال البيانات في نموذج سجل واحد للاقتراع بلا مشاكل بشكل عام. وعموماً، فقد تم تخزين وختم أوراق الاقتراع الصحيحة وأوراق الاقتراع الباطلة وأوراق الاقتراع غير المستخدمة على النحو المناسب. وكذلك يجب اعتبار أن إعادة عد أوراق الاقتراع بعد الحدث ورفض أوراق الاقتراع الاحتياطية قد نجحت نجاحاً واضحاً.

وقد كانت الأمثلة التي وفرتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لأوراق الاقتراع الصحيحة في مقابل أوراق الاقتراع الباطلة دقيقة إلى حد مدهش. ولم يتسبب عدد أوراق الاقتراع الباطلة في مشكلات مقارنة بالمعايير الدولية. إلا أن الأدلة المبنية على السماع ترجح أن موظفي الاقتراع كانوا في بعض الأحيان على غير دراية بمعايير أوراق الاقتراع الصحيحة في مقابل الباطلة.

ويبدو أن المراقبين الانتخابيين ووكلاء الأحزاب قد تصرفوا بالشكل الملائم، أي أنه لا يوجد دليل على تسببهم في أية مشكلات. ويمكن نشر المراقبين بشكل أكثر انتظاماً في العمليات الانتخابية القادمة لضمان الحد الأقصى من التغطية.

وقد كان المركز الوطني للسجلات على درجة عالية من الاحتراف فيما يتعلق بتقنياته وكان موظفوه على درجة عالية من الكفاءة. إلا أنه تم الإبلاغ عن بعض المشكلات فيما يتعلق بوصول المراقبين (أو حتى مراقبة) أماكن الفرز والتخزين.

وقد تم إكمال سجلات العد الرسمية بدقة بشكل دائم تقريباً (أي وضع رقم على الخط الصحيح) وقام المسؤول المطلوب بتوقيعها. وقد كان هناك المزيد من الجدل حول وجود تناقضات في صحة أو دقة الأرقام. وقد أبلغ المراقبون عن تناقضات خلال تسوية أوراق الاقتراع في ١٥% إلى ٢٠% من الحالات التي تمت مراقبتها.

وقد وردت تقارير عن بدء عد أوراق الاقتراع في وقت متأخر في بعض الأماكن بالرغم من أن النقص في الكهرباء والسياق الأمني كانا من العوامل المؤثرة. كما كانت هناك تقارير عن التأخير في بدء عملية التسجيل نتيجة للتحقق المتكرر من الأعداد لضمان الاعتماد عليها. وفيما يتعلق بعمليات العد المحلية، تم الإبلاغ عن مشكلات متكررة تتعلق بكل من تخويف موظفي العد وتعطيل عملية العد مما تسبب في التأخير. وبالرغم من دقة الأمثلة التي قدمتها اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق، وردت تقارير عن جهل بعض موظفي الاقتراع بمعايير أوراق الاقتراع الصحيحة في مقابل الباطلة. ونتيجة لذلك، لم يتم الحكم بصحة أو بطلان بعض أوراق الاقتراع طبقاً للإجراءات. وقد

نشأت الصعوبات في تسوية أوراق الاقتراع لأن بعض المسؤولين كانوا متحمسين في رغبتهم في إبطال أوراق الاقتراع. وقد ورد تقرير من النجف يفيد بأنه قد تم إبطال بعض أوراق الاقتراع عن عمد من خلال كتابة موظفي العد عليها.

وقد كانت هناك تقارير عن رفض بعض مسؤولي مراكز الاقتراع للتعاون مع المراقبين الانتخابيين. وقد حد ذلك من الشفافية الإجمالية لعملية العد. وارتبطت بذلك مشكلة عدم إعلان مسؤولي الاقتراع للنتائج الأولية شفهيًا كما كان مطلوبًا.

وبما يتعارض مع اللائحة ٢٠٠٥/١٣ القسم ٧، ٤، فقد تواجد المسؤولون الأمنيون داخل مراكز العد، وتدخلوا في عمليات العد في بعض الحالات.

كما كانت هناك بعض المشكلات المحلية المتعلقة باستخدام حقائب أدلة التلاعب بصورة غير مناسبة (تم وضعها مع أوراق الاقتراع بدلًا من وضعها في صندوق منفصل لإرسالها إلى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق) أو عدم استخدامها مطلقًا. وكذلك، لم يتم إغلاق بعض صناديق الاقتراع بإحكام.

وتظل تسوية جميع أوراق الاقتراع مجالًا هامًا للتحسن. فمثلًا، في شمال العراق كانت هناك تقارير عن التلاعب الواضح في بعض صناديق الاقتراع أو حشوها. وبشكل خاص، كان هناك ٤٩ صندوق اقتراع تم التلاعب به في نينوى (الموصل) حيث تم ختمها بأختام قديمة من نظام صدام حسين. ويبدو أنه قد تم حشو ١٠,٠٠٠ ورقة اقتراع بهذه الطريقة. وكان هناك ٣٠٠ صندوق اقتراع مشكوك فيه في أربيل يحتوي على ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ ورقة اقتراع مريبة. (تم التحقيق في أوراق الاقتراع تلك في مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ورفضت، وهي نتيجة إيجابية ونهائية).

وفي العمليات القادمة ينبغي أن تركز الاستعدادات الانتخابية والمراقبة بشكل خاص على المناطق الجغرافية، خاصة في الشمال (نينوى ودهوك وأربيل والسليمانية) وكذلك في بابل، حيث ظهرت مشكلات معينة أثناء انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل هي:

(١) ضمان بداية عد أوراق الاقتراع في الوقت المحدد وأنه لا توجد عراقيل أو هناك القليل منها وأن يبقى الموظف المسؤول دائمًا حتى النهاية. ويجب وضع المزيد من المرشحات ووسائل التحكم في مراكز الاقتراع لكشف التناقضات في الأداء.

(٢) تحسين قنوات الاتصال بين مسؤولي المحافظات ومقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لضمان حصول الموظفين على صورة دقيقة لما يحدث. وقد يساعد ذلك على التحقق من ادعاءات الخداع وعلى نقل النتائج.

(٣) مراجعة وتقوية إجراءات التدريب لجميع المسؤولين المرتبطين بعملية العد والتجميع، مع التركيز بشكل خاص على: تسوية أوراق الاقتراع ومنح المراقبين حق الوصول ومنع قيام طرف ثالث بالتخويف أو العرقلة وإعلان النتائج الأولية. كما ينبغي مراجعة تقنية التدريب " التسلسلي " بشكل عام. وقد يضمن تخفيض عدد الطبقات إلى ٣ بدلًا من ٤ تناسقًا أفضل.

(٤) تحسين وصول المراقبين إلى المركز الوطني للسجلات عن طريق توفير كاميرات إضافية لتغطية مناطق إضافية من مركز السجلات.

إجراءات التقدم بالشكاوى قبل الانتخابات وبعدها

بشكل عام، يبدو أن عملية التقدم بالشكاوى تحترم مبادئ الاستقلال والحياد. وقد كان الإطار القانوني مفصلاً بالشكل الكافي ويتناسب مع المعايير الدولية. ويمكن اعتباره أساساً ممتازاً للبناء عليه، وقد يتطلب بعض التعديلات والموارد القوية والإعلان المتطور عن العمليات القادمة فحسب.

ويتطلب التعامل الفعال مع الشكاوى الانتخابية وجود مجالات واضحة للسلطة القضائية في حل المنازعات والإجراءات العلاجية والعقوبات والمحكمة الجنائية والاستئناف. وبالنسبة للانتخابات يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ في العراق، كانت هناك خطوط واضحة للسلطة القضائية في أغلب الأحيان. وقد كان لمجلس المفوضين في اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق سلطة الحكم في أي نزاع متعلق بالعملية الانتخابية. ويمكن استئناف قراراته النهائية أمام اللجنة الانتخابية الانتقالية. وقد يحيل المجلس الشؤون الجنائية إلى السلطات المناسبة إذا وجد دليلاً على سوء تصرف جنائي يتعلق بنزاهة العملية الانتخابية. ويمكن للمجلس أن يأمر بإعادة عد أوراق الاقتراع في أحد مراكز العد أو يتخذ أي إجراء آخر في أي وقت قبل التصديق على نتائج الانتخابات. كما يمكن للمجلس أن يفرض عقوبات على موظفيه والكيانات السياسية والمراقبين والوكلاء وأي أشخاص آخرين يعتبرهم داخل نطاق سلطته.

إلا أن مجالاً واحداً لسلطة الاختصاص كان غامضاً: التعامل مع الشكاوى الموجهة ضد الإدارة الانتخابية. فبناءً على لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠١، القسم ٨،٤،١، فإن الشكاوى المقدمة ضد الإدارة الانتخابية ينبغي تقديمها إلى المسؤول الانتخابي الرئيسي. والمسؤول الانتخابي الرئيسي هو عضو في اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ولا يحق له التصويت، وهو مسؤول عن إدارة الانتخابات. وربما طرح تقديم الشكاوى ضد الإدارة الانتخابية إلى المسؤول الانتخابي الرئيسي أسئلة حول التعامل الحيادي والمستقل مع تلك الشكاوى.

وفي ذات الوقت تنص لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٥، القسم ٣،١ أن أي شكاوى أو نزاع متعلق "بالعملية الانتخابية" يمكن تسليمه إلى مجلس المفوضين مباشرة. وبذلك فمن غير الواضح ما إذا كانت الإدارة الانتخابية المشار إليها في لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٠١/٢٠٠٤ تدخل ضمن "العملية الانتخابية" المشار إليها في لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ١٥/٢٠٠٥. وعملياً، أصدر المجلس قراراً يستحق الثناء بالتعامل مع جميع الشكاوى في الوهلة الأولى، بما في ذلك الشكاوى الموجهة ضد الإدارة الانتخابية. وقد اتخذ هذا القرار لتجنب قيام الإدارة الانتخابية بالحكم في الشكاوى المقدمة ضدها. وسيكون من الهام إيضاح ذلك الغموض القانوني في العمليات الانتخابية المستقبلية.

وقد أرغمت السلطات الانتخابية على القيام بعدد من الاختيارات الصعبة حين وصل الأمر إلى حسم الشكاوى الانتخابية، ويبدو أنه قد تم اتخاذ جميع هذه الاختيارات بجدية وتصميم وحساسية سياسية كبيرة. وقد قدمت اللوائح سلطات واسعة للسلطات الانتخابية، وقد تم استخدامها في فرض غرامات وإبطال الآلاف من أوراق الاقتراع الاحتياطية، وبذلك منعت الخداع على نطاق واسع.

كما قامت السلطات الانتخابية كذلك بعدد من الأعمال الأقل وضوحاً لتعزيز عملية تقديم الشكاوى. وقد تخطى كل منها ما توقعته القواعد الانتخابية أو كانت مفوضه له، ويجب اعتبارها إنجازاً هاماً للجنة الانتخابية المستقلة للعراق.

ومن خلال السماح بتقديم الشكاوى عبر البريد الإلكتروني ومد الموعد النهائي لتقديم الشكاوى، جعلت السلطات الانتخابية عملية تقديم الشكاوى أكثر عدلاً مما كان يمكن أن يحدث. وقد رتب المجلس

أخطر الشكاوى وعالجها بحسب الأولوية، مما سمح لها بالتصديق على نتائج الانتخابات بسرعة- ١٨ يوماً بعد الانتخابات فحسب. وهو إنجاز يستحق الثناء. وقد تم رفض خيار تقديم الشكاوى عن طريق الهاتف لأنه لا توجد طريقة للحصول على توقيع لإثبات هوية الشاكي. ولكن يمكن حل الشكاوى عن طريق الهاتف.

وفي ضوء ذلك، فقد واجهت عملية تقديم الشكاوى عدداً من المشكلات. فعلى الرغم من قرارات المجلس الجديرة بالاحترام بقبول الشكاوى عن طريق البريد الإلكتروني ومد الموعد النهائي للتقديم، تسبب عدد من العوائق في تصعيب التقدم بالشكاوى على الأفراد والكيانات السياسية والمنظمات. ومن أهمها الخوف على الأمن الشخصي وصعوبات السفر والاتصالات والافتقار إلى المعلومات حول عملية تقديم الشكاوى. وقد تفسر هذه العقبات جزئياً سبب تقديم عدد قليل من الشكاوى⁹.

وقد كانت الإجراءات المتبعة في التعامل مع الشكاوى مناسبة- باستثناء تلك المتعلقة بالإخطار العام بحل الشكاوى والحق في المعلومات وتأمين التداول والتخزين- ولكن الكثير من تلك الإجراءات لم يتم إتباعها نتيجة النقص في الموظفين والافتقار إلى تدريب الموظفين والقيود الزمنية. أضاعت السلطات فرصة دعم مصداقية الكيان الانتخابي عن طريق عدم استخدام المنظومة الكاملة من سلطات التنفيذ الموجودة تحت تصرفهم دائماً، خاصة اتخاذ القرار حول أهلية المرشحين (وإلغاء التصديق على غير المؤهلين) وملاحقة المنتهكين لقانون الانتخابات وبدء التحقيقات حول المشكلات الانتخابية التي لوحظت أو تم الإبلاغ عنها. وبالنسبة للانتخابات المستقبلية، ينبغي على المجلس الحصول على الموارد البشرية والمادية التي يحتاجها لممارسة سلطاته التنفيذية على النحو الملائم.

وقد كانت هناك معلومات متضاربة خلال العملية الانتخابية في ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ حول من يحق له تقديم الشكاوى والمواعيد النهائية لها. وقد تود اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق الأخذ في الاعتبار السماح لكل من "أصحاب الشكاوى" والشهود بتقديم الشكاوى. ويمكن تسهيل الوصول إلى هذه العملية بشكل أكبر من خلال نشر المواعيد النهائية لتقديم الشكاوى بصورة أكثر فعالية ومن خلال مد فترة التقديم.

وينبغي تطوير ونشر إجراءات متسقة لتقديم الشكاوى. وقد يكون من المستحسن زيادة عدد وأنواع المواقع التي يمكن تقديم الشكاوى الانتخابية فيها. ولا ينبغي أن تتطلب اللوائح توقيع صاحب الطلب. وما دامت القضايا الأمنية مستمرة، يجب الإعلان عن الحق في السرية بشكل أفضل كما ينبغي أخذ قبول الشكاوى مجهولة المصدر في الاعتبار في الانتخابات القادمة. كما ينبغي أن تحدد الإجراءات الظروف التي يكون فيها لدى اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق الحق في حجب المعلومات.

وقد كانت إجراءات استئناف قرارات المجلس مناسبة إلى حد كبير، ولكن لم ترسم القواعد خطوطاً قضائية واضحة حول كيفية التعامل مع الشكاوى الموجهة ضد الإدارة الانتخابية. ومن خلال تولي المجلس مسؤولية الحكم في جميع الشكاوى، تجنب وضع الإدارة الانتخابية في موقف حرج بإصدارها أحكاماً في شكاوى مقدمة ضدها.

وبينما تفيد اللوائح بأن قرارات المجلس "الإدارية" لا يمكن استئنافها، فمن غير الواضح ما الذي يمكن اعتباره قرارات إدارية. ولم يتم إعلام الشاكين بالتساوي عن حقهم في استئناف قرارات

⁹ بالنسبة للانتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥، فقد تم تسجيل ٤٣٠ شكوى ابتداءً من ١٩ فبراير/شباط، ٢٠ إلى ١٠٠ منها كانت شكاوى لما قبل الانتخابات. ومن الشكاوى الـ ٤٣٠، تم تقديم ٢٦٣ شكوى داخل العراق و١٦٧ شكوى من خلال برنامج التصويت من خارج البلاد.

المجلس. ويجب أن يكون من المتطلبات الواضحة في إجراءات الإخطار عن الشكاوى أنها تتضمن تلك المعلومات بوضوح.

وقد ترغب اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في توضيح إجراءات "الحق في الحصول على المعلومات" وأن تلتزم بها وأن تعطي أولوية أكبر لتسهيل وصول الجمهور والمراقبين المصدق عليهم وغيرهم لملفات الشكاوى في الوقت المناسب وذلك لتعزيز الثقة والمصداقية. كما قد يكون من المستحسن أن يطبق المجلس إجراءات لرفض القضايا التي قد تعرض حياد أعضاء المجلس للمساءلة.

وقد سعت اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق للرد على جميع الشكاوى خلال ٣ أيام من استلامها في المكتب الوطني. وبينما كان الرد في الوقت المناسب من الأمور الجديرة بالثناء، فإن ثلاثة أيام قد تكون شديدة التفاؤل بناء على الوقت الفعلي الذي يحتاجه التحقيق في الشكاوى والعمل بناء عليها. وبذلك قد تأخذ اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق في الاعتبار إعادة تقييم أهدافها الزمنية في الانتخابات المستقبلية.

والتوصيات الرئيسية للجنة الانتخابية المستقلة للعراق في المستقبل هي:

(١) إيضاح ونشر إجراءات تقديم الشكاوى، بما في ذلك معايير الاستحقاق والمواعيد النهائية.
(٢) تقوية ونشر ضمانات السرية. وحتى يتحسن الوضع الأمني ينبغي الأخذ في الاعتبار السماح بالشكاوى مجهولة المصدر.

(٣) إيضاح معنى القرارات "الإدارية".

(٤) ضمان المزيد من الالتزام بإجراءات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق الخاصة بـ "الحق في الحصول على المعلومات"، خاصة في إتاحة المعلومات لمراقبي الانتخابات المصدق عليهم.

ملاحظات عامة

لتقوية القدرات المؤسسية والبناء على الدروس المستفادة، ينبغي أن تؤسس اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق إلى ما بعد استفتاء أكتوبر وانتخابات ديسمبر/كانون الأول لتوفير الاستمرارية لنظام إدارة الانتخابات في العراق.

وينبغي على اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق أن تأخذ في الاعتبار عند الاستعداد للعمليات القادمة تطوير حملة موسعة للتعليم المدني تركز بشكل خاص على تسجيل الناخبين وعملية التصويت. حيث لن يمكن ذلك اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق من القيام بدور القيادة في تنظيم وإدارة الانتخابات الديمقراطية في العراق فحسب، بل سيساعد على زيادة شرعيتها لدى الجمهور العراقي ويعزز من موقعها كلاعب نشط في بناء الديمقراطية.

الخاتمة

يلقي تقييم انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ الضوء على أوجه قوية للعملية الانتخابية، بما في ذلك استقلال اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ومدى جودة تخطيط اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق وتنظيمها للانتخابات والنزاهة الكلية للإطار القانوني الذي أجريت الانتخابات بموجبه.

وتشمل مجالات التحسن في العمليات الانتخابية المستقبلية والتي يمكن معالجتها على المدى القصير: تجميع قواعد اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق؛ ومراجعة وتحسين السجل؛ تعزيز تعليم الناخبين وتزويدهم بالمعلومات؛ وضمان تطبيق قدرات المراقبة الإعلامية المستقلة؛ وتحسين تدريب موظفي

الانتخابات؛ ومراجعة أهلية المرشحين؛ وتحسين الاتصالات بين مقر اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق والميدان. وتشمل مجالات التحسن على المدى البعيد: ضمان شفافية الإسهامات المالية والنفقات بما يتوافق مع المعايير الدولية؛ وتقوية بيانات السجل لتشمل عناوين الأشخاص؛ ووضع جميع المسؤوليات اللوجستية داخل العراق كلما أمكن.

وترى البعثة الدولية للانتخابات العراقية أن اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق قد أعدت وأدارت انتخابات تتوافق بشكل عام مع معايير قانون الانتخابات والتخطيط والإعداد لها. وقد وفرت انتخابات ٣٠ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٥ أساسا صلبا يمكن البناء عليه. وتهدف التوصيات المذكورة في هذا التقرير إلى تقوية قدرات اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ومساعدتها في الإعداد للعمليات الانتخابية القادمة في العراق. ولا تزال البعثة الدولية للانتخابات العراقية مستعدة لدعم اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق من خلال تقييم النظراء وتقديم النصح خلال العمليات القادمة وعلى المدى البعيد.

ملحق ١

- جمعية مسؤولي الانتخابات في وسط وشرق أوروبا (www.aceeeo.org)
- ألبانيا: اللجنة المركزية للانتخابات (www.cec.org.al)
- أستراليا: اللجنة الانتخابية الأسترالية (www.aec.gov.au)
- بنغلاديش: اللجنة الانتخابية بينغلاديش (www.ecs.gov.bd/index.php3)
- كندا: انتخابات كندا (www.elections.ca)
- غانا: اللجنة الانتخابية بغانا (www.ec.gov.gh)
- إندونيسيا: اللجنة الوطنية للانتخابات (www.kpu.go.id)
- المكسيك: المعهد الانتخابي الفيدرالي (www.ife.org.mx)
- بنما: المحكمة الانتخابية بينما (www.tribunal-electoral.gob.pa/home.asp)
- رومانيا: مكتب الانتخابات المركزي (www.kappa.ro/guv/bec/ceb96.html)
- المملكة المتحدة: اللجنة الانتخابية (www.electoralcommission.org.uk)
- اليمن: اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاءات (www.scer.org.ye)

ملحق ٢

قواعد الأخلاق للجنة الانتخابية المستقلة للعراق

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠١ - القواعد الإجرائية لمجلس المفوضين

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٢ - تسجيل الناخبين

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٣ - التصديق على الكيانات السياسية

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٤ - التصديق على المرشحين

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٥ - مراقبو الانتخابات

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٦ - وكلاء الكيانات السياسية

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٧ - فترة العرض والاعتراضات

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٨ - انتخابات مجالس المحافظات

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/٠٩ - الحملة الانتخابية

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/١٠ - التسجيل والتصويت من خارج البلاد

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٤/١١ - وسائل الإعلام

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٢ - المخالفات الانتخابية

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٣ - الاقتراع والعد في العراق

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٤ - انتخابات الجمعية الوطنية الكردستانية

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٥ - الحكم في الشكاوى والمنازعات المتعلقة بالانتخابات

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٦ - الاقتراع والعد خارج العراق

لائحة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق ٢٠٠٥/١٧ - تخصيص المقاعد

مدونة قواعد السلوك للكيانات السياسية

مدونة قواعد سلوك اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لوكلاء الكيانات السياسية

مدونة قواعد سلوك قاعدة اللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لمراقبي الانتخابات

اللجنة الوطنية للاتصالات والإعلام- قانون الإعلام أثناء الانتخابات